بيان

تلقينا والرأي العام المحلي والعالمي بأسف شديد انباءً عن قرارات اصدرها اجتماع ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ لقادة الفصائل المسلحة ، التي اطاحت بالنظام السوري ، تقضي بتكليف احمد الشرع رئيساً للبلاد وانهاء العمل بالدستور الحالي وحل مجلس الشعب والجيش العربي السوري والاجهزة الامنية والفصائل المسلحة كذلك حل الجبهة الوطنية التقدمية ، التي يشترك الشيوعيون السوريون في عضويتها بالإضافة الى العديد من الاحزاب الوطنية والقومية والمنظمات المهنية والجماهيرية.

ان هكذا قرارات تصدر عن سلطات لم تنبثق عن أية شرعية قانونية وديمقراطية ، في مرحلة انتقالية تفتقد الى دستور ومجلس وطني منتخب ومؤسسات دولة يأتي بها الشعب في اجواء من الحريات التامة ، ما هي الا قرارات دكتاتورية مشينة تصدر عن طرف فرض سلطته بقوة السلاح وبدعم وتخطيط تركي وناتوي وعربي رجعي . هذه الاطراف التي تباكت ولعقود على حال الشعب السوري ومظلوميته ودعت لمساعدته للخلاص من دكتاتورية الاسد وبناء نظام ديموقراطي بديلاً عنه ، يحظى بمقبولية شعبية واقليمية. وصنفت حينها حكام دمشق الحاليين بالإرهابيين ، وعرضت المكافئات المالية السخية لمن يدل بمعلومات عنه هي نفس الجهات التي اوصلت القادة الجدد الى السلطة في دمشق وتستمر بحمايتهم ودعمهم وتقديم المشورة اليهم.

في الوقت الذي ندين قرارات حل احزاب الجبهة ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري الشقيق، نعلن عن تضامننا التام مع رفاقنا الشيوعيين السوريين وبقية الاحزاب الوطنية في الجبهة. نطالب بالغاء هذه القرارات غير القانونية والسماح بممارسة النشاط السياسي والديمقراطي لجميع الاحزاب السياسية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بكل حرية وبدون قيود.

نحن على ثقة بأن رفاقنا الشيوعيين ، من ذوي الخبرة الطويلة والغنية في النضال الوطني والطبقي ، قادرون على تخطي هذه الظروف الصعبة بكل شجاعة ونجاح.

عاش الحزب الشيوعي السوري الشقيق
عاش الشيوعيون السوريون
عاشت القوى الوطنية التقدمية في سوريا
عاش التضامن الاممي

الحزب الشيوعي الجديد في العراق

٢٠٢٥/٢/١